

الحكومة الرشيدة كمدخل لترشيد الإنفاق الحكومي في مصر
(محاولة في الوصف والقياس)

د/ روية محمد رفعت على

مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة السويس

الحوكمة الرشيدة كمدخل لترشيد الإنفاق الحكومي في مصر

(محاولة في الوصف والقياس)

د/ روية محمد رفعت على

(مدرس الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس)

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية معرفة مدى تأثير تطبيق الحوكمة الرشيدة على ترشيد الإنفاق الحكومي في مصر، ومحاولة استخلاص وسائل الجمع بين اعتبارات الترشيح والكفاءة للإنفاق الحكومي وحوكمة هذا الإنفاق، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على واقع وآليات الحوكمة الحالية في أجهزة الموازنة العامة للدولة بالإضافة استخدام الأسلوب القياسي في اختبار أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على الإنفاق الحكومي. واستنتجت الدراسة أن تأثير مؤشرات الحوكمة في مصر وخاصة مؤشر فعالية الحوكمة على الإنفاق الحكومي سلبياً؛ نتيجة ما يسببه زيادة الإنفاق الحكومي من مزاحمة القطاع الخاص في الاستثمارات المحلية، بينما زيادة الفعالية و كفاءة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدور الإيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر.

الكلمات الدالة: الحوكمة، الإنفاق الحكومي، نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، مصر.

Good governance as an approach to rationalizing government spending in Egypt

(An attempt at description and measurement)

Dr/ Rawheia Mohamed Refaat

Teacher of Economics at Faculty of Politics and Economics- Suez University

Abstract:

This study mainly aimed to know the extent of the impact of the application of good governance on the rationalization of government spending in Egypt, and the attempt to derive the means to combine the considerations of rationalization and efficiency of government spending and the governance of this spending. The study used the analytical descriptive approach to identify the reality and mechanisms of current governance in the state budget agencies in addition to using the standard method in testing the impact of the application of good governance on government spending. The study concluded that the impact of governance indicators in Egypt, especially the government effectiveness index on government spending, is negative; as a result of the increase in government spending from crowding the private sector in local investments, while increasing the effectiveness and efficiency of government spending leads to an increase in the positive role of local investment on economic growth in Egypt.

Key words: Good governance, government spending, ARDL, Egypt.

مقدمة:

يُعد الالتزام بمبادئ الحوكمة الرشيدة أحد المتطلبات الهامة لعملية تحسين وضعية الإنفاق الحكومي، من حيث الحجم والفاعلية والكفاءة، في آن واحد. ذلك أن الإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوافر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، يُمكن أن تُساهم في ذلك بشكل فعال. فضلاً عن أن الحوكمة الرشيدة تسهم في مواجهة مختلف أشكال الفساد وهدر المال العام، بما يعمل في النهاية على توجيه الإنفاق التوجيه الصحيح نحو دعم وتحقيق الاستدامة المالية.

فشهد العالم في الأونة الأخيرة توجهًا إصلاحيًا واسعًا شمل مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تزامنًا مع التغيرات المتسارعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي وما ترتب عليها من إنهيار في الحواجز بين الدول وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتزايد المنافسة والتحرير التجاري والمالي.

وسعى لهذا الإصلاح مجموعة من المنظمات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين التي ركزت على إدارة الدولة، حيث أثبتت التجارب أن الجهود المبذولة والمتمثلة في تقديم القروض والمساعدات للدول الأخرى لتحسين مستويات التنمية لديها غير كافية لتحقيق ذلك، وأن ندرة الموارد وحدها ليست المشكلة التي تواجهها هذه الدول بل أن سوء استخدام وتوزيع هذه الموارد، وسيطرة الفساد والآليات المؤسسية السيئة والأنظمة القانونية المبهمة وآليات تنفيذ القوانين الضعيفة، ونقص الشفافية في إدارة الدولة هي المعضلة الحقيقية التي يجب معالجتها لتحقيق التنمية في تلك الدول.

فظهرت من هنا الدعوة إلى إرساء مبادئ الحكم الرشيد التي تعمل على الإدارة الجيدة لموارد الدولة، وأصبح من أولويات صانعي القرار والمهتمين بهذا الشأن في كافة أنحاء العالم، وشكل شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي. وهكذا ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالحكم الرشيد حيث أصبح هذا الأخير هو الضامن الأساسي لتحويل النمو إلى تنمية مستدامة تتوخى قدرًا من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل.

حيث أن تحقيق التنمية في ظل الحكم السيئ (غير الرشيد) قد يشوه الاقتصاد عمومًا ويحول الموارد الشحيحة أصلًا من الخدمات الحيوية إلى أشياء من قبيل تسديد الديون التي تراكمت من جرائه، وبالتالي نقص موارد الدولة ومحدوديتها وزيادة نفقاتها، وتفاقم العجز الموازي في الكثير من الدول وزيادة مديونيتها، ومن ثم أصبح إصلاح شؤون المالية العامة أولوية من أولويات الإصلاح التي تبنتها الدول المختلفة، واستدعى ضرورة التفكير في عملية ترشيد النفقات العامة والتقليل من النفقات غير المنتجة، عن طريق إدارة جيدة (الحوكمة) للإنفاق تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعايير التي يمكن أن تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل له، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة للدولة.

وقد قامت العديد من الدراسات بتناول العلاقة بين تطبيق الحوكمة الرشيدة وتأثير ذلك على كفاءة

الإنفاق الحكومي في العديد من الدول منها:

دراسة^(١) (Tlaytmaste Bahaddi, Mohamed Karim) والتي استهدفت تقييم تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المغرب وتقييم جودة تأثير الحوكمة على الإنفاق العام باستخدام نموذج تصحيح الخطأ باتباع نهج جوهانسن. وتوصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أن الحوكمة الرشيدة الخيار الأفضل الذي يتيح للحكومة المغربية تحقيق أداء معتبر على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي الواقع، فإن عنصر الموازنة من إجمالي الإنفاق العام له تأثير إيجابي طويل المدى على النشاط الاقتصادي. وقد يكون الاستثمار في الحوكمة استراتيجية جيدة بالنسبة للمغرب، وهو ما يثبت أنه يوفر فوائد منخفضة التكلفة على المدى الطويل. وبشكل عام، فإن الحوكمة الرشيدة تعمل على تحسين فعالية السياسة المالية ولها تأثير إيجابي وهام على النشاط الاقتصادي في المغرب.

دراسة^(٢) (Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani) استهدفت دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والحكم الرشيد والتي تقاس بأداء الحكومات المحلية، وما إذا كان الحكم الرشيد يمكن أن يعزز تأثير الإنفاق الحكومي على أداء الحكومة المحلية. واعتمدت هذه الدراسة على ١٠٤٤ ملاحظة للحكومات المحلية في إندونيسيا من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢. وأظهرت النتائج التأثير السلبي للإنفاق الحكومي على أداء الحكومات المحلية. كما أثرت الإدارة العامة الرشيدة بشكل إيجابي على الأداء وقللت من عدم كفاءة الإنفاق الحكومي.

و دراسة^(٣) (Mohamed Djellouli, Mohamed Amine Boumediene, Boudali Bensakrane) استهدفت هذه الدراسة تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الإنفاق الحكومي في الدول الأفريقية، ولدراسة ذلك استخدمت طرق نماذج البانل (السلاسل المقطعية الزمنية) على عينة مكونة من ٤٠ دولة أفريقية بين الفترة ٢٠٠٢ و ٢٠١٦، حيث تم اعتبار مؤشرات الحوكمة الجيدة الستة متغيرات مستقلة والإنفاق الحكومي متغير تابع، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الإنفاق

(١) Tlaytmaste Bahaddi, Mohamed Karim(2017), "Impact of Public Expenditure on the Growth in Morocco:

▪ Role of Governance", International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; University of Mohammed V, Rabat, Morocco.

(٢) Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani (2017), "Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia", Int. J. Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1.

(٣) Tlaytmaste Bahaddi, Mohamed Karim(2017), "Impact of Public Expenditure on the Growth in Morocco:

▪ Role of Governance", International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; University of Mohammed V, Rabat, Morocco.

(٤) محمد جلولي، محمد أمين بومدين، البودالي بن سكران(٢٠١٩)، "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الإفريقية"، *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 3, No.1, 40-52*

الحكومي (فعالية الحكومة له أثر سلبي، الاستقرار السياسي له أثر سلبي وسيادة القانون له أثر إيجابي)، أما الثلاث متغيرات الأخرى فليس لها أثر على الإنفاق الحكومي.

دراسة^(٥) (Meyer D.F.) استهدفت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الحكومة الفعالة والحكم الرشيد والتنبؤ بالمتغيرات بما في ذلك الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومؤشر التنمية البشرية، والإنفاق الحكومي، والمساءلة، ومكافحة الفساد، والاستقرار السياسي وسيادة القانون. وتم استخدام منهجية النمذجة الاقتصادية القياسية الكمية لتحديد العلاقات طويلة وقصيرة المدى باستخدام نموذج ARDL. وعلى الرغم من إنشاء علاقة طويلة المدى، إلا أن العلاقة السببية قصيرة المدى كانت ذات أهمية أكبر. وقد وجد أنه في معظم الحالات تؤدي الحوكمة الفعالة إلى إحداث تغييرات في المتغيرات الأخرى في النموذج. وأن الحكومة الفعالة تؤدي إلى مؤسسات عامة قوية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الحكومة الفعالة تلعب دوراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية.

دراسة (على سايج، صافية يخلف)^(٦) والتي استهدفت تسليط الضوء على آليات الحوكمة المالية المحلية التي تضمن ترشيد إنفاق واستخدام المال العام والحفاظ عليه من أشكال الفساد المحلي على اعتبار أن عدم فعالية النفقات المحلية، الإسراف في الإنفاق العام، ضعف الرقابة والفساد من أهم عوائق الوصول إلى تحقيق البرامج التنموية المحلية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية. وهذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي لتحديد الجانب المفاهيمي للحكومة والجماعات المحلية إضافة إلى المنهج التحليلي وهذا بغرض تحليل المعطيات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تكامل قوي بين الحكم الرشيد وترشيد الإنفاق العام، حيث يمكن للدولة أن تتسم بسياسة مالية رشيدة ومثالية إذا حاولت الجهات المختصة في إعدادها الموازنة العامة للدولة وتنفيذها تفعيل مبادئ الحكم الرشيد وتطبيقها فعلا على أرض الواقع.

استهدفت دراسة^(٧) (Anis Omria,b, Nejah Ben Mabrouk) إعادة النظر في فعالية الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة من خلال معالجة السؤال التالي: هل الحكم الرشيد فعال لضمان التكامل بين تنمية الاقتصاد وحماية البيئة وتعزيز الإنسان؟ التنمية في ٢٠ دولة مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ ومن خلال الإجابة على هذا السؤال جاءت النتائج الرئيسية التالية:

- ١- تساهم الحوكمة السياسية والمؤسسية بشكل إيجابي في المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة.
- ٢- توجد علاقة ذات اتجاهين بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، مما يعني أنهما مترابطان ويمكن أن يكونا مكملين لبعضهما البعض.

(٥) Meyer d.f.(2018), "predictors of good governance and effective government management: the case of poland", polish journal of management studies, vol.18 no.1.

(٦) على سايج، صافية يخلف (٢٠٢٠)، "الحكومة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد ٠٤ / العدد: ٠١.

(٧) Anis Omria,b, Nejah Ben Mabrouk(2020), "Good governance for sustainable development goals: Getting ahead of the T pack or falling behind?", Environmental Impact Assessment Review 83.

٣- يؤدي النمو الاقتصادي المتزايد إلى مزيد من التدهور البيئي، مما يؤدي بدوره إلى تقليل النمو الاقتصادي.

٤- يؤدي تعزيز التنمية البشرية إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على التنمية البشرية.

٥- يسمح تحسين الإدارة السياسية والمؤسسية لحكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتخفيف التأثير السلبي لانبعاثات الكربون على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، والأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على التدهور البيئي، وبالتالي التنمية المستدامة.

الإشكالية البحثية:

تتمثل إشكالية البحث في ضرورة التوصل إلى الصيغة الأكثر ملاءمة لتطبيق الحوكمة الرشيدة للإنفاق العام، خاصة الحكومي منه، في نفس الوقت الذي يتم فيه الجمع بين اعتبارات الترشيح وخفض الإنفاق وتحقيق القدر الأمثل من الفاعلية والكفاءة معاً Effectiveness & Efficiency. وسوف يعمل البحث – في سبيل ذلك- على إعادة النظر في هيكلية الإنفاق الحكومي، وبخاصة من حيث العلاقات النسبية بين أوجه الصرف. من إشكالية البحث تنبثق عدة تساؤلات، في مقدمتها تساؤل رئيسي:

إلى أي مدى يمكن لتطبيق "الحوكمة الذكية" Smart Governance – إن صح التعبير- بتقنياتها الرقمية، أن يلعب دوراً فعالاً في ترشيح الإنفاق الحكومي تمهيداً لتحقيق الاستدامة المالية في مصر؟

وإلى جانبه تساؤلات فرعية منها:

- ما أبرز الصيغ العملية التي يمكن التفكير فيها، وتطبيقها، لحسن حوكمة إنفاق الحكومة المصرية؟
- إلى أي حد يمكن إجراء تقديرات كمية لأثر الحوكمة الرشيدة والذكية للإنفاق الحكومي في مصر، وبيان حجم الهدر المترتب على عدم تطبيق مثل هذه الحوكمة؟

هدف البحث:

تستهدف الدراسة معرفة مدى تأثير تطبيق الحوكمة الرشيدة على ترشيح الإنفاق الحكومي في مصر. ومن هذا الهدف تنبثق عدة أهداف فرعية منها:

- التعرف على آليات الحوكمة الرشيدة في الوضع الراهن للدولة المصرية.
- قياس أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على الإنفاق الحكومي في مصر.
- التعرف على متطلبات التحديث والتكيف للنفقات العامة وإعادة الهيكلة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من ضرورة التأكيد على العلاقة بين الحوكمة الرشيدة للأجهزة المسؤولة عن إعداد وتجهيز الموازنة العامة للدولة وبين استدامة تحمل الدولة لأعبائها المالية وفقاً لتوجهات سياستها؛ وذلك بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الاقتصادي (المالي والعيني). ويؤدي كل ذلك إلى زيادة فاعلية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، في ضوء الاتجاه نحو خفض التدريجي لعجز الموازنة العامة للوصول إلى مؤشرات مطمئنة للاستدامة المالية.

فرضية البحث:

"قد يؤدي تطبيق الحوكمة الرشيدة في أجهزة الموازنة العامة للدولة، بالأساليب والأدوات الملائمة، بما في ذلك الرقمية منها، إلى المساهمة الفعالة في رفع مستوى فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومي وتحسن هيكلته، وليس مجرد خفض حجمه الإجمالي".

منهجية البحث:

بالإضافة إلى استعمال الأدوات التقليدية لجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها، وفق ما درج عليه القول بالطريقة الوصفية، للتعرف على واقع الحوكمة الحالي في أجهزة الموازنة العامة للدولة؛ سوف يتم استخدام الأسلوب القياسي في اختبار أثر تطبيق الحوكمة الرشيدة على الإنفاق الحكومي والاستدامة المالية، وذلك بالاعتماد على طريقة "اختبار الحدود للتكامل المشترك" أو "نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة" (ARDL).

المحتويات:**يحتوي البحث على المحاور التالية:**

- ١- الحوكمة ودورها في ترشيد الإنفاق العام (الحكومي): إطار نظري.
- ٢- آليات الحوكمة في الوضع الراهن لأجهزة الدولة المصرية.
- ٣- قياس أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة "الرشيدة" على الإنفاق الحكومي في مصر.
- ٤- متطلبات التحديث والتكيف للنفقات العامة – الحكومية بالتحديد- باتجاه الترشيد والعقلنة وإعادة الهيكلة.

١- الحوكمة ودورها في ترشيد الإنفاق العام (الحكومي): إطار نظري

زاد الاهتمام بمفهوم وآليات الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، وأصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية – خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية والتي جاءت نتيجة مباشرة لغياب آليات الشفافية والحوكمة في بعض المؤسسات المالية العالمية، وافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف

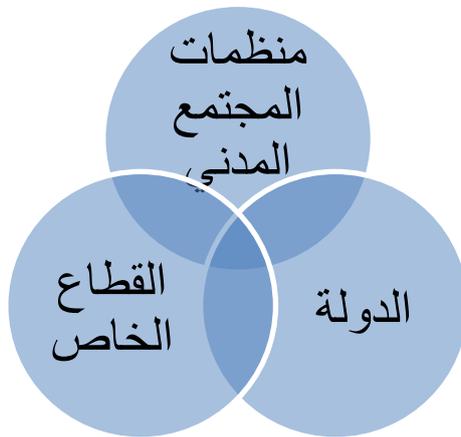
ونقص الخبرة والمهارة – حيث أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية؛ لذا قامت العديد من المنظمات والهيئات بتأكيد تطبيق مفهوم الحوكمة في وحداتها الاقتصادية^(*).

١/١ مفهوم الحوكمة الرشيدة:

جاء مفهوم "الحكم الرشيد" بأهداف ليبر عن اتجاه تقليد مركزية الدولة في النظام السياسي Decentralization of The political system، والذي يعني إعادة رسم الحدود الفاصلة بين ما هو عام وما هو خاص من حيث المهام المنوط بها، والسلطات المتاحة، وموارد كل منها، وهو ما يفسح المجال أمام تبني المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – بوصفها قطاعاً أهلياً مدنياً – لأدوار تكامل مع دور الدولة، وتسد الفجوات في استراتيجياتها لتحقيق هدف التشاركية في العملية التنموية^(٨).

شكل (١)

ثالث صناعة رسم السياسات العامة للدولة



المصدر: من إعداد الباحثة.

ومع تزايد عدد ونفوذ منظمات المجتمع المدني جعل الحديث عن مفهوم الحكم الجيد أكثر واقعية مع تراجع قبضة الدولة وهيمنتها على مختلف أبعاد الحياة، وهذا لا ينفي عن الدولة كونها لا تزال الفاعل الرئيسي على الساحة السياسية، وهو ما يجعلها الهدف الأساسي لمبادرات الحوكمة. فلتقديم المساعدات والقروض الإنمائية يشترط البنك الدولي على حكومات الدول النامية الفعالية في الأداء وفي استخدام

^(*) مثل: لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم Cadbury best practice عام ١٩٩٢ في المملكة المتحدة، ومنظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of corporate Governance عام ١٩٩٩، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها عام ١٩٩٩. أنظر: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢٠١٤)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

^(٨) Jaoyal, Niraja, Gopal (1998), "The Governance Agenda: Making Democratic Development Dispensable", Economic and political weekly, Feb, p.408.

المخصصات المالية، وتشجيع المزيد من الإصلاحات من أجل تحقيق الاستدامة على كافة القطاعات. وقد عرفت الحوكمة العديد من المنظمات الدولية ومنها^(٩):

١/١/١ تعريف البنك الدولي:

ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، عرف البنك الدولي الحكم السيئ على أنه شخصنة السلطة وعدم احترام حقوق الإنسان، واستشراء الفساد ووجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة. وعرف الحكم الجيد على أنه "الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للحكم الجيد ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات)، إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها)، وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة. وبالتالي فإن تعزيز الحكم الجيد هو المقابل الطبيعي للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض، ومن ثم ربطه بتبني الدول لسياسات جديدة.

٢/١/١ تعريف الوكالة الكندية للتنمية الدولية:

إذ تُعرّف الوكالة الكندية للتنمية الدولية مفهوم أسلوب الحكم على أنه "أسلوب ممارسة التخصيص السلطوي للقيم من قبل الحكومات في إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية"، وتعرّف الحكم الرشيد أو الجيد على أنه "ممارسة القوة بواسطة المستويات المختلفة للحكومة بأسلوب يتسم بالفعالية، الأمانة، الإنصاف، الشفافية والمساءلة". ويختلف تعريف البنك الدولي بأنه يقصر ممارسة القوة على الحكومات فقط دون غيرها من الفاعلين.

٣/١/١ تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

ويقترّب تعريفها من التعريفين السابقين، ولكن مع استبدال السلطة بالقوة، بدون تجاهل البعد السياسي الذي ضمنته اللجنة في تعريفها لمفهوم أسلوب الحكم، ليصبح عبارة عن "استخدام السلطة السياسية وممارسو السيطرة في المجتمع لإدارة موارده من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

٤/١/١ تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

وتعرف الحوكمة على أنها "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون، وخلق النمو الاقتصادي، وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي".

٥/١/١ تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP):

يرى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن الغرض الأول للحكومة يجب أن يكون تحسين مستوى المعيشة بحيث تقلص الفوارق في الدخل والمعيشة وفرص التعليم والصحة بين الجميع بدون حرمان الأجيال المقبلة من مستويات مناسبة من فرص تحسين المعيشة وخاصة للفقراء^(١٠).

(٩) سليمة بن حسين (٢٠١٥)، "الحوكمة... دراسة في المفهوم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر.

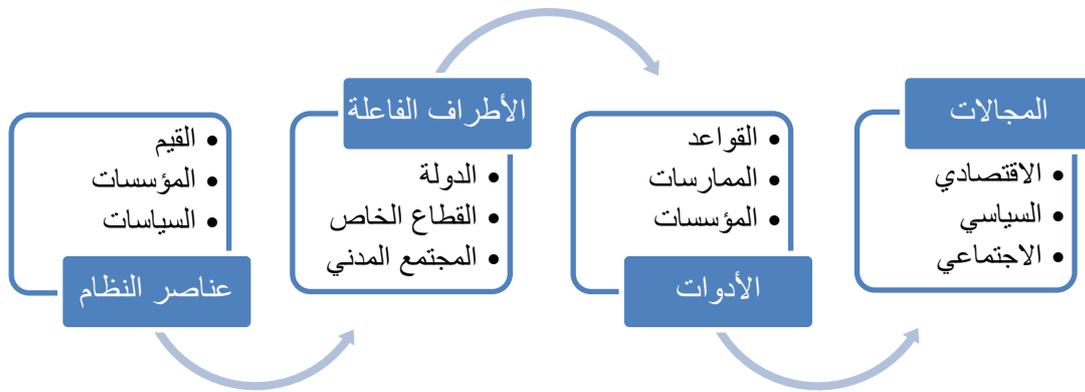
(١٠) UNDP (Jan, 1997), "Governance For Sustainable human Development", p.8.

وتعتمد الحوكمة – وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة – على ثلاثة ركائز أساسية:

- ركيزة اقتصادية: تتضمن عمليات صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.
 - ركيزة سياسية: تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات العامة.
 - ركيزة إدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات بهدف الوصول إلى تنمية بشرية مستدامة.
- ويوضح الشكل التالي الحوكمة بأبعادها ومكوناتها وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

شكل (٢)

الحوكمة وفقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

هذا، وقد ظهر مفهوم **حوكمة القطاع العام** أو ما يعرف بحوكمة الحكومات بشكل تطبيقي في نقاشات قادتها وزارة المالية الهولندية في عام ٢٠٠٠؛ حيث عقدت عدداً من الاجتماعات وورش العمل بهدف تفعيل دور حوكمة القطاع العام في هولندا، ومحاولة الإجابة عن ماهية هذا النوع من الحوكمة وكيفية تطبيقها. وأبرز ما اهتمت به من حوكمة القطاع العام هو تكريس تضافر الجهود من كافة القطاعات الحكومية لردء حدوث الأزمات الإدارية التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية والعامة وعدم كفاءتها في الإنفاق، وإلى فقدان التحكم في النظام الإداري^(١).

٢/١ مفهوم الإنفاق الحكومي:

تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور مفهوم الدولة في الفكر الاقتصادي بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، وتعود أهمية النفقات العامة إلى كونها إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة. فقد أصبحت

(١) محمد ياسين غادر (ديسمبر ٢٠١٢)، "محددات الحوكمة ومعاييرها"، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، نقلاً عن موقع:

www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

مساهمة النفقات العامة مسألة هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اتسع نطاقها ولم يعد مقصوراً على الصور التقليدية، وأصبحت من أهم وسائل السياسة المالية وتحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية الحديثة. وللنفقات العامة مفاهيم عديدة ومختلفة منها أن النفقات العامة هي "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"^(١٢)، كما عُرِفت بأنها "كم قابل للتقويم يُأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة"^(١٣)، وعرفت أيضاً على أنها "تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة، كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"^(١٤). وعُرِفت **النفقات العامة** بأنها "مبالغ نقدية أُقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"^(١٥).

ويتضح من مفاهيم النفقات العامة المتعددة أن الغرض منها تحقيق نفع عام. ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... إلخ. كما قد يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة.

هذا، وإن قيام الدولة ومختلف هيئاتها بصرف النفقات العامة يستدعي منها احترام وإلتزام بعض الضوابط حتى يكون هذا الإنفاق محققاً لآثاره المرجوة من إشباع الحاجات العامة، وهذه الضوابط يمكن إجمالها في:

- أن تستهدف هذه النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه المنفعة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له^(١٦).
- أن تتسم النفقات العامة بضابط (الرشادة والعقلنة) ويقصد به إلزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظاً على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود النفقات العامة، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحته العامة إلى جانب جهاز إداري كفاء وعند المسؤولية. وبختصار يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة^(١٧).

^(١٢) حسن مصطفى حسين (٢٠٠١)، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ٢٠٠١، ص ١١.

^(١٣) حامد عبدالمجيد دراز (٢٠٠٠)، "مبادئ المالية العامة"، الاسكندرية، ص ٣٧٨.

^(١٤) محمد عباس محرزي (٢٠٠٣)، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٦٥.

^(١٥) علي خليل سليمان أحمد اللوزي (٢٠٠٠)، "المالية العامة"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٩.

^(١٦) سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٣)، "المالية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، ص ٢٩.

^(١٧) المرجع السابق مباشرة، ص ٥٣.

٣/١ مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي:

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم التي حظيت بنصيب كبير من الاهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وقد تعددت هذه المفاهيم، منها:

١/٣/١ < أن ترشيد الإنفاق العام يعني "العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد والإسراف إلى أدنى حد ممكن. لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه أو تخفيضه، نظرًا لتطور الدور الوظيفي للدولة وتدخّلها اعتمادًا على أدوات السياسة الإنفاقية، ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق".

٢/٣/١ < ويعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة"^(١٨).

٣/٣/١ < ويعرف أيضًا الترشيح في الإنفاق العام على أنه "حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية من أجل الإدارة الجيدة للإنفاق"^(١٩).

واعتمادًا على معايير أخرى أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع" ويقصد بـ "الفعالية" توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع"^(٢٠).

علمًا بأن الفاعلية يمكن تعريفها على أنها "قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها"^(٢١). أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والنتائج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

(١٨) دراوسي مسعود (٢٠٠٤)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠٠٤"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ١٧١.

(١٩) محمد شاكر عصفور (٢٠٠٨)، "أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص ٣٩٩.

(٢٠) محمد عمر أبو دوح (٢٠٠٦)، "ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٤٤.
(٢١) Francois Ecalé (2004), "Maitriser les finances publiques pourquoi, comment?" economica, paris, p225.

٢/ آليات الحوكمة في الوضع الراهن لأجهزة الدولة المصرية:

منذ أواخر تسعينيات القرن المنصرم أعيد تعرف الحوكمة ليشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية إعمال القوة، وكيفية ممارسة المواطنين لحقوقهم، وأساليب تعبيرهم عن تفضيلاتهم، وصناعة القرارات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام في إطار تحكمه الرشادة العقلانية في استغلال الموارد بغض النظر عن نوعها. ويمكن تحديد الحوكمة بصورة يمكن قياسها اعتمادًا على ثلاثة أبعاد رئيسية^(٢٢)، وهي:

- **البعد الأول:** متعلق بعملية اختيار وتغيير ومراقبة أداء الحكومات، والذي يتفرع عنه مؤشران مركبان: أولهما يقيس المشاركة (أي مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة)، وثانيهما: المساءلة (تداول السلطة ودور المواطنين في مساءلة المسؤولين).
- **البعد الثاني:** يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة وإنفاذ سياسات ناجحة لإدارة الموارد المتاحة، ويتفرغ عنه بدوره مؤشران مركبان: أولهما يقيس كفاءة أداء الحكومة (كفاءة توفير الخدمات العامة وكفاءة الجهاز البيروقراطي ونجاح الحكومة في تحقيق برنامجها)؛ أما ثانيهما فينظر في فعالية هذه السياسات ومعايير النجاح والفشل في صياغتها.
- **البعد الثالث:** ويقاس درجة مؤسسية الدولة واحترام كلا طرفي عملية الحكم الرئيسيين – أي الحكومة والمواطنين – لها من خلال مؤشر احترام سيادة القانون ومؤشر مكافحة الفساد في النظام السياسي والحياة العامة.

١/٢ مؤشرات قياس الحوكمة:

ارتكز تقرير التنمية البشرية العربية على المعايير الإنسانية، واعتمد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" في تقاريره عن التنمية البشرية على المعايير التنموية عمومًا، واعتمد البنك الدولي على المعايير الاقتصادية أساسًا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ركزت على المعايير الإدارية أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، ففي وقت مبكر عام ١٩٩٦ – على سبيل المثال – قررت لجنة صنع السياسات في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في وثيقة اسمتها "حول الشراكة من أجل النمو العالمي المستدام" أهمية تعزيز الحكم الجيد في جميع جوانبه، بما في ذلك ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة في القطاع العام، والتصدي للفساد، كعناصر أساسية لإطار العمل الذي يمكن أن تزدهر من خلاله الاقتصاديات^(٢٣).

وقد حدد "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" مؤشرات الحوكمة من خلال ستة معايير على المستوى العالمي العام (Worldwide Governance Index)، وتعتبر أهم مبادئ الحكم الرشيد^(٢٤) هي:

^(٢٢) شيخه جاوجون جوان (٢٠١٤)، "عناصر الحوكمة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي، يونيو، ص ٢٦.
^(٢٣) United Nations Economic and Social Commission For Asia and the Pacific, 'What is Good Governance?', Available on the site: <http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>

^(٢٤) يرجع في ذلك إلى:

١- المشاركة والمساءلة والمحاسبة (Voice and Accountability): وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، بما يضمن حرية الرأي والتعبير والالتزام بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، كما يجب أن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

٢- الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability and Absence of Violence): وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة. كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

٣- فعالية الحكومة (Government Effectiveness): أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

٤- جودة التشريع والتنظيم (Regulatory Quality): وتتضمن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضمن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتطبيق القوانين المشرعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفراد المجتمع. وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليها وشفافة.

٥- سلطة القانون (Rule of Law): يعني أن الجميع حكماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، وهناك أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضمان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانتها لها ولحريات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطراف واثقة من احترام هذه القواعد ومن تطبيقها.

٦- مراقبة الفساد (Control of Corruption): وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

- Kioesheng. Y (2005), "What is Good Governance, Economic and Social Commission for Asia and Pacific", United Nation, p. 2-3.
- Graham. J (2003), "Principles of Good Governance in the 21th century", Institution on Governance, No. 15, Ottawa, Canada, P.4.
- Jindai. N (2014), "Good Governance: Needs and Challeng", International Journal of scientific and engineering research, Research Gate, V. 5, No. 5, P. 114.

وبالنظر إلى المحور الخاص بمقاومة الفساد (بكافة أنواعه)، فإنه يعد أحد أهم القضايا التي تحتل أولوية لدى المؤسسات الدولية، نظرًا لكونه السبب الرئيسي وراء الكثير من ظواهر إعاقة التنمية، والمعوق الأساسي لمعظم جهود التطور. هذا ويمكن أن يتم تعريف الفساد من خلال الإشارة للفاعلين الأساسيين، وهم عادة ما يكونون من أصحاب المناصب الرفيعة في النظام السياسي ويهدفون من وراء الممارسات الفاسدة إلى استدامة هيمنتهم على السلطة من إساءة استغلال مناصبهم لتحقيق منافع شخصية تضمن لهم تحقيق هذا الهدف. ومن بين صور الفساد ما يسمى بالكليبتوكراسي^(*) (Kleptocracy) وغيرها من الصور الكثيرة كالاختلاس والرشوة. وبالتالي جاءت أشكال الفساد لتتضمن توزيعًا يحمل الكثير من المحاباه لشراء الود والموالاة من خلال الموارد المالية والمنافع والفوائد السياسية.

ويوضح الجدول التالي دور كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

جدول (١)

مؤشرات الحوكمة الرشيدة

مؤشر الحوكمة الرشيدة	القياس
المشاركة والمساءلة Voice and Accountability	يقيس هذا المؤشر الجوانب المرتبطة بالحرريات السياسية، الانتخابات الحرة والنزيهة، حرية الصحافة، الحريات المدنية، الحقوق السياسية وشفافية القوانين، كما يقيس المؤشر مدى قدرة المواطنين في دولة ما على المشاركة في اختيار حكوماتهم.
الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence	يقيس هذا المؤشر ظهور حالة من عدم الاستقرار من خلال النزاع المسلح، والقتال الاجتماعي و التهديدات الإرهابية، واحتمالات زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف بدوافع سياسية.
فعالية الحكومة Government Effectiveness	يقيس مدى جودة الخدمات العامة واستقلالها بعيدًا عن الضغوط السياسية، نوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومدى مصداقية والتزام الحكومة بهذه السياسات، كذلك يقيس نوعية الجهاز البيروقراطي،

(*) هذا مصطلح اصطنع في بدايات القرن التاسع عشر، ليصف النظام السياسي المسمى "حكم اللصوص"، الذي يسمح بالفساد وسرقة المال العام والخاص من خلال تسهيل استغلال المناصب الإدارية والسياسية من قبل القائمين على مرافق الدولة، والمستفيدين من هذا النظام السياسي يسمون "كليبتوكراتس". كلما انتشر هذا الوضع في النظم الديمقراطية، كلما كان على القواعد الشعبية أن تراجع المعايير الخاصة بخياراتها الانتخابية.

ونوعية الرعاية الصحية العامة.	
يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تسمح بتشجيع وتنمية وتطور القطاعات الإنتاجية.	جودة التشريع Regulatory Quality
يقيس مدى صياغة القوانين ومدى التزام المواطنين بها، أو بمعنى آخر أن الجميع حكماً ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون، ومدى ثقة المواطنين في القواعد القانونية في الدولة.	سلطة القانون Rule of Law
يقيس درجة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح شخصية، مدى انتشار الفساد "الصغير والكبير" خاصة في الأحزاب السياسية والإعلام والجهاز الإداري، وأخيراً مدى توافر الشفافية وآليات المساءلة والمحاسبة.	مراقبة الفساد Control of Corruption

Source: Abou-zaid. A, Lahouij. H, (2018), "Institution and Growth: An Investigation of Governances transmission channels", The open Journal of Economic and Finance, Vol. 2, No. 1, P. 81.

هذا، ويتم حساب درجة وترتيب (Rank) كل دولة على كل مؤشر من المؤشرات السابقة وذلك على مقياس من صفر (أقل ترتيب) إلى ١٠٠ (أعلى ترتيب)، وبتجميع إجمالي الدرجات التي تحصل عليها الدولة في كافة المؤشرات يتم تحديد ترتيب الدولة بين دول العالم التي يشملها المؤشر، كما يتم حساب تقدير كل مؤشر من المؤشرات السابقة بقيمة تتراوح من -٢,٥ (أداء ضعيف) إلى ٢,٥ (أداء قوي) للحكومة الرشيدة.

٢/٢ تطور أداء مصر في مؤشرات الحوكمة:

يرتبط الأداء الحوكمي في مصر ارتباطاً وثيقاً بأنماط التنمية (اقتصادية، بشرية، اجتماعية، وبيئية)، أي أنه يتعلق بمعدل رفاهية المجتمع بمفهومها الواسع، فالتنمية البشرية لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب آليات الحوكمة، كما أن الأداء الحوكمي لا يمكن أن يكون جيداً إن لم يكفل باضطراد التنمية الاقتصادية^(٢٥). ومن ثم فقد حاولت مصر في الأونة الأخيرة، وتحت وطأة مواجهة الأزمات المالية والصدمات الاقتصادية المناهضة والقائمة على تقليص حجم دور الدولة إلى أقصى درجة، فتوجهت - نظرياً - نحو إرساء الأداء الحوكمي من خلال إعطاء الدولة أدوار عديدة، مع التركيز على الدور الاقتصادي الفعال الذي يتجاوز صورة

(٢٥) إجلال راتب (٢٠١٠)، "آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة (اللامركزية - اللامركزية المالية)"، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة، ص ٢٠-٢٣.

الدولة الرأسمالية التي تستند على تفاعل آليات السوق الحر دون ضبطها والاكتفاء فقط بالقيام بأعباء الدفاع وحفظ الأمن وضمان احترام سيادة القانون^(٢٦).

يوضح الجدول (١) تطور أداء مصر في المؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي، وبالنظر إلى أداء الدولة المصرية في مؤشر فعالية الحكومة، الذي يُعنى بجودة تقديم الخدمات العامة وأداء الموظفين العموميين، وجودة عملية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في التزامها بتنفيذ تلك السياسات، نجد أن أفضل أداء لها كان في عام ٢٠٠٩، فقد وصل الترتيب المئوي إلى ٤٩,٧٦، وتراجع أداء الدولة المصرية بشدة ليصل الترتيب المئوي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٥٢، وذلك نظرًا للظروف السياسية التي كانت تمر بها الدولة المصرية والتي أَلقت بظلالها على أداء عديد من الجهات العامة والخاصة. ومنذ عام ٢٠١٥ بدأت مصر العودة مرة أخرى للارتفاع في هذا المؤشر إلى أن وصل إلى معدل أعلى مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوي في عام ٢٠١٩ إلى ٤١,٣٥، مما دل على فعالية السياسات التي اتخذتها الحكومة لتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ومن ثم تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، إلا أن هذا الأداء قد تراجع خلال عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ ليصل الترتيب المئوي خلالهما إلى ٣٦,٥٤، ٣٥,٥٨ على التوالي، وذلك نتيجة أزمة (كورونا) التي مر بها العالم وأثرت على أداء كافة الحكومات على مستوى العالم.

أما فيما يتعلق بتطور أداء مصر في مؤشر سيادة القانون، والذي يركز على مدى ثقة المتعاملين والتزامهم بتطبيق القوانين في المجتمع، وبالأخص إنفاذ العقود وحقوق الملكية، وعمل الشرطة، والمحاكم، فنجد أن أفضل أداء كان في عام ٢٠٠٢ إذ وصل الترتيب المئوي إلى ٥٣,٧٣، كما شهد عام ٢٠١٣ أكبر تراجع في أداء هذا المؤشر ليصل إلى ٢٧,٧٠، إلا أنه أيضًا بدأ التحسن التدريجي من عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٤٥,١٩ في عام ٢٠٢١ وهو أعلى تصنيف مئوي منذ عام ٢٠١٣. ومن الواضح أن هذا التحسن في الأداء يرجع إلى تبني الحكومة حزمة من السياسات التي تساعد على تعزيز سيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بالاستثمار والآليات الخاصة بتنفيذ العقود وغيرها.

وبالنسبة لمؤشر "التحكم في الفساد" الذي يُعنى بمدى استخدام السلطة العامة في الحصول على مكاسب خاصة، فنجد أن أعلى تصنيف مئوي للمؤشر في عام ٢٠٠٢ بحوالي ٤١,٢٧ إلا أنه حدث تراجع تدريجي لهذا المؤشر حتى وصل إلى ٣٢,٦٩ عام ٢٠١٦، وقد قلَّ هذا التراجع عام ٢٠١٧ بتصنيف مئوي ٤٠,٣٨، إلا أنه تراجع مرة أخرى ليصل إلى أدنى قيمة له عام ٢٠٢٠ بتصنيف مئوي ٢٤,٠٤. ومن الممكن أن يعزي هذا التراجع إلى أن هذه المؤشرات تعتمد في منهجيتها على الآراء والخبرات الخاصة بإدراك عدد محدود للغاية من المواطنين والخبراء في القطاعات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية، الأمر الذي قد لا يعكس الواقع بشكل دقيق في كثير من الأحيان، ولا يأخذ في الاعتبار البيانات والإصلاحات التي تتحقق في المؤسسات المختلفة ولا تحظى باهتمام إعلامي كبير يؤثر في إدراك المستجيبين لأسئلة جامعي البيانات. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذه الملاحظة تسري على المؤشرات التي حققت فيها الدولة المصرية ارتفاعًا وتلك التي حققت فيها تراجعًا.

(٢٦) لمياء محمد المغربي (٢٠١١)، "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر (الأسباب الرئيسية - التداعيات الاقتصادية - استراتيجيات المواجهة)"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٢، ص ١٥٧-١٥٨.

جدول (٢)

تطور أداء مصر في المؤشرات العالمية للحكومة الصادرة عن البنك الدولي (الترتيب المنوي)

التصويت والمساءلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	جودة القواعد والقوانين	سيادة القانون	التحكم في الفساد	
٢٢	٢٧,٦٦	٣٦,٠٧	٥٣,٢٦	٥١,٧٦	٣٨,٧١	١٩٩٦
٢١,٣٩	٤٤,١٥	٤٩,١٨	٤٤,٥٧	٤٧,٥٠	٣٩,٠٤	١٩٩٨
٢٢,٣٩	٤٧,٦٢	٤٩,٧٣	٣٩,١٣	٤٩,٧٥	٣٩,٣٦	٢٠٠٠
١٦,٤٢	٣١,٢٢	٤١,٦٢	٣٧,٨٤	٥٣,٧٣	٤١,٢٧	٢٠٠٢
١٨,٤١	٢٧,٦٤	٤٤,٨٦	٣٢,٤٣	٥١,٧٤	٣٨,١٠	٢٠٠٣
٢١,٦٣	٢١,٣٦	٤٧,٢٦	٢٩,٣٥	٥٢,٨٨	٣٢,٥١	٢٠٠٤
٢١,١٥	٢٦,٧٠	٤١,٦٧	٣٧,٧٥	٥٤,٠٧	٣٦,١٠	٢٠٠٥
١٤,٤٢	٢٢,٢٢	٣٧,٥٦	٣٨,٢٤	٤٦,٨٩	٢٦,٣٤	٢٠٠٦
١٤,٩٠	٢٧,٠٥	٤٣,٦٩	٤٢,٧٢	٤٧,٨٥	٢٧,١٨	٢٠٠٧
١٣,٤٦	٢٨,٨٥	٤٢,٧٢	٤٩,٥١	٥١,٤٤	٢٥,٢٤	٢٠٠٨
١٤,٢٢	٢٥,٥٩	٤٩,٧٦	٤٨,٣٣	٥٢,٦١	٣٨,٧٦	٢٠٠٩
١٣,٧٤	١٩,٤٣	٤٢,٥٨	٤٧,٨٥	٥٠,٢٤	٣٢,٣٨	٢٠١٠
١٤,٠٨	٦,٦٤	٤٢,١٨	٤٣,١٣	٣٨,٩٧	٣٠,٣٣	٢٠١١
٢٥,٨٢	٧,٥٨	٢٩,٣٨	٣٨,٨٦	٣٧,٠٩	٣٣,٦٥	٢٠١٢
١٦,٩٠	٧,١١	٢٤,١٧	٣١,٢٨	٢٧,٧٠	٣٣,٦٥	٢٠١٣
١٤,٧٨	٧,٦٢	٢٤,٥٢	٢٨,٤٧	٢٧,٨٨	٣٤,٦٢	٢٠١٤
١٤,٧٨	٨,٥٧	٢٧,٨٨	٢٥,٤٨	٣١,٧٣	٣٢,٦٩	٢٠١٥
١٤,٢٩	٩,٠٥	٣٤,٦٢	١٨,٢٧	٣٤,٦٢	٣٢,٦٩	٢٠١٦
١٣,٣٠	٩,٠٥	٣٣,١٧	٢٢,٦٠	٣٦,٠٦	٤٠,٣٨	٢٠١٧
١٣,٠٤	١٢,٢٦	٣٨,٤٦	٢١,١٥	٤٣,٧٥	٣٦,٠٦	٢٠١٨
٨,٢١	١٢,٢٦	٤١,٣٥	٢٣,٠٨	٤٣,٧٥	٢٨,٨٥	٢٠١٩
٧,٧٣	١١,٧٩	٣٦,٥٤	٣١,٢٥	٤٢,٣١	٢٤,٠٤	٢٠٢٠
٨,٢١	١٤,٦٢	٣٥,٥٨	٣٤,٦٢	٤٥,١٩	٢٦,٩٢	٢٠٢١

Source: World Bank <https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

٣- قياس أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة " الرشيدة " على الإنفاق الحكومي في مصر.

تستخدم هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك Co-integration من خلال نموذج "الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة" (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) – في إطار منهج الحدود (Bounds testing)، وهو نموذج يجمع بين نمودجي الإنحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء – لتوضيح وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٦-٢٠٢١). (وتستخدم الدراسة بيانات السلسلة الزمنية من قاعدة بيانات البنك الدولي، وقد استخدمت البيانات كنسب مئوية).

وفي ضوء ذلك يمكن صياغة الشكل العام التالي للنموذج القياسي المستخدم على النحو التالي:

$$\text{Gov_Ex} = f(\text{VA}, \text{PS}, \text{GE}, \text{RQ}, \text{RL}, \text{CC})$$

ويعتمد النموذج على تحديد وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أم لا، ومن ثم

تصبح معادلة النموذج كالتالي:

$$\text{Gov_Ex}_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 \text{VA}_{it} + \alpha_2 \text{PS}_{it} + \alpha_3 \text{GE}_{it} + \alpha_4 \text{RQ}_{it} + \alpha_5 \text{RL}_{it} + \alpha_6 \text{CC}_{it} + \text{E}_{it}$$

١/٣ اختبار الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية:

تم الاستعانة باختبار جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF) Test للحكم على مدى سكون أو استقرار البيانات، ويتضح من الجدول (٣) أن متغير جودة القواعد والقوانين ساكن من الدرجة الصفرية $I(0)$ بينما باقي المتغيرات ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى. أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$. ومن ثم فإن الشرط الضروري اللازم لتطبيق نموذج "الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL" والذي يتطلب بأن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة عند مستوياتها الأصلية $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط بين الاثنين، وهذا ينطبق في حالة النموذج محل الدراسة.

جدول (٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Test باستخدام اختبار فولر الموسع (ADF)

درجة التكامل عند مستوى معنوية %١	بعد أخذ الفروق الأولى		في المستوى		المتغيرات
	P-value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	P-value	القيمة المحسوبة لاختبار ADF	
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.0277	-3.2758	0.6598	-1.826931	Gov_Ex
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.0014	-5.286205	0.2671	-2.640591	VA
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.0413	-3.708746	0.8145	-1.465320	PS
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.0222	-4.015472	0.4131	-2.311424	GE
مستقرة عند مستوياتها الأصلية	--	--	0.0006	-5.822454	RQ
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.0381	-3.750382	0.8679	-1.286278	RL
غير ساكن (متكامل من الدرجة الأولى)	0.006	-5.694194	0.1497	-3.008141	CC

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)

بالملاحق الفني.

٢/٣ اختبار الكشف عن وجود التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود:

تم إجراء اختبار الحدود Bounds Test للتأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، حيث تم اختبار فرض العدم H_0 الذي يقضي بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات (أي غياب العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج)، ويأخذ الشكل التالي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

في مقابل الفرض البديل H_1 الذي يُقر بوجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، ويأخذ الشكل التالي:

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

كما تمثل β_s معاملات العلاقة طويلة الأجل الواردة بالشكل العام لنموذج ARDL. ويتضح من الجدول التالي أن F المحسوبة تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة الجدولية التي طورها بيسران، وذلك عند جميع مستويات المعنوية (١٠%، ٥%، و ١٠%)، ومن ثم يكون القرار هو عدم قبول فرض العدم " وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الحوكمة والإنفاق الحكومي".

جدول (٤)

نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test للكشف عن وجود التكامل المشترك

قيمة الحدود الحرجة (حد ثابت مقيد وبدون اتجاه) (Restricted Constant and no Trend)			قيمة F المحسوبة
الحد الأقصى I(1)	الحد الأدنى I(0)	مستوى المعنوية	
٣,٩٩	٢,٨٨	١%	٤,٧١٠,١٠٦
٣,٢٨	٢,٢٧	٥%	
٢,٩٤	١,٩٩	١٠%	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) بالملحق الفني.

٣/٣ تقدير العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢١) باستخدام

نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL:

١/٣/٣ نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يت تقدير نتائج نموذج ARDL

لقياس أثر الحوكمة على الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل وفقاً للنتائج الواردة بالجدول التالي:

جدول (٥)

نتائج تقدير نموذج ARDL للعلاقة بين الحوكمة والإنفاق الحكومي في الأجل الطويل

في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٢١)

القيم الاحتمالية P- Value	إحصاء t T Statistic	الانحراف المعياري Std. Error	المعاملات Coefficient	المتغيرات
0.36590	0.97787	5.40472	5.285	VA
0.32413	-1.0739	3.4357	-3.6897	PS
0.19421	-1.4614	6.50686	-9.509	GE
0.26954	1.2162881	3.6223	4.4057	RQ
0.07215	2.1790254	8.06616	17.576	RL
0.15384	-1.631789	10.90217	-17.790	CC

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (٩) بالملحق الفني.

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

- وجود علاقة موجبة معنوية موجبة بين مؤشر المساءلة والمحاسبة والإنفاق الحكومي حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة لمؤشر المساءلة والمحاسبة إلى أن زيادة هذا المؤشر بمقدار ١% سوف يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار حوالي ٥,٣%.
- بينما جاءت علاقة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف ونسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي عكسية معنوية، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة أن زيادة هذا المؤشر بمقدار ١% سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار حوالي ٣,٧%.
- كما جاء تأثير مؤشر فعالية الحكومة على نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي عكسياً ومعنوياً، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة لهذا المتغير إلى أن زيادة قيمة هذا المؤشر بمقدار ١% سوف يؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي بمقدار حوالي ٩,٥%.
- كما جاءت علاقة كل من مؤشر جودة القواعد والقوانين ومؤشر سيادة القانون مع نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي موجبة ومعنوية، حيث تشير قيمة المعلمات المقدرة لهذه المؤشرات إلى زيادة قيمة المؤشر بمقدار ١% سوف تؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي بمقدار حوالي ٤,٤%، و١٧,٦% على التوالي.

■ بينما جاء تأثير مؤشر التحكم في الفساد على نسبة الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج عكسيًا ومعنويًا، حيث تشير قيمة المعلمة المقدرة لهذا المتغير إلى أن زيادة قيمة مؤشر التحكم في الفساد بمقدار ١% سوف تؤدي إلى انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي بمقدار حوالي ١٧,٨%.

٢/٣/٣ نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي:

استخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن في الأجل الطويل. ويوضح الجدول (٦) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتوضيح قدرة وسرعة تصحيح النموذج للخطأ في علاقة طويلة الأجل.

جدول (٦)

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي

القيم الاحتمالية P- Value	إحصاء t T Statistic	الانحراف المعياري Std. Error	المعاملات Coefficient	المتغيرات
0.134	-1.73	0.55	-0.957	D(VA)
0.002	-5.21	0.69	-3.63	D(VA(-1))
0.962	0.05	0.58	0.0289	D(PS)
0.0016	-5.44	0.71	-3.869	D(GE)
0.005	4.3	0.78	3.351	D(GE(-1))
0.002	-5.21	1.3	-6.77	D(RQ)
0.0059	-4.2	1.1	-4.488	D(RQ(-1))
0.058	2.34	0.98	2.299	D(RL)
0.024	3.0	0.93	2.785	D(RL(-1))
0.079	-2.11	0.76	-1.598	D(CC)
0.0001	-9.04	0.05	-0.422	CointEq (-1)*
--	--	--	0.82	Adjusted-R ²
--	--	--	3.1	DW

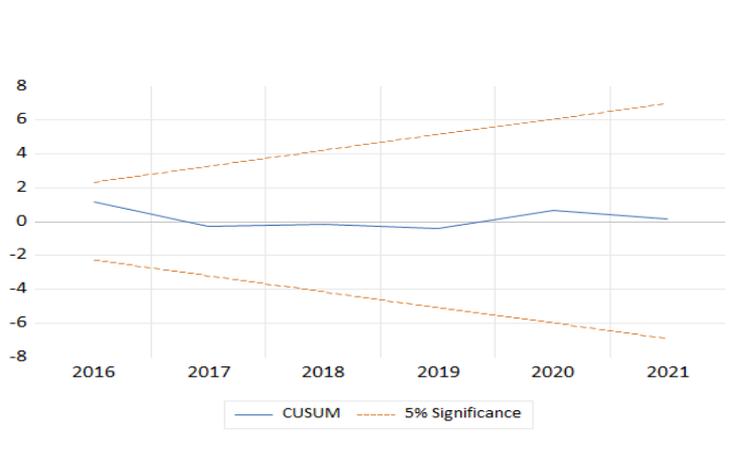
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادًا على البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) بالملحق الفني.

ويتضح من الجدول أن قيمة معامل تصحيح الخطأ لمعادلة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي ذو إشارة سالبة وبلغت (٠,٤٢٢) ويبدل ذلك على قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين المتغيرين في الأجل الطويل لإعادة التوازن مع العلم أن المعامل معنوي إحصائيًا عند مستوى ١%.

ولكى يتم التأكد من نتائج نموذج ARDL ومدى مصداقيته يتم استخدام اختبارين للتأكد من عدم وجود أى تغير هيكلي في البيانات تؤدي إلى خطأ في استقرار وانسجام معلمات النموذج قصيرة الأجل مع معلمات النموذج طويلة الأجل. وهاذين الاختبارين هما اختبار المجموع التراكمي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي للمربعات CUSUMSQ التي اقترحها Pesaran and Shin عام ١٩٩٩. ويتضح من الشكل التالي أنه وفقاً لإختبار المجموع التراكمي CUSUM تقع القيم التجميعية بين الخطتين أى بين حدود الثقة ٥%؛ مما يدل على أن معلمات النموذج المقدرة مستقرة عبر الزمن.

شكـل (٣)

نتائج اختبار CUSUM

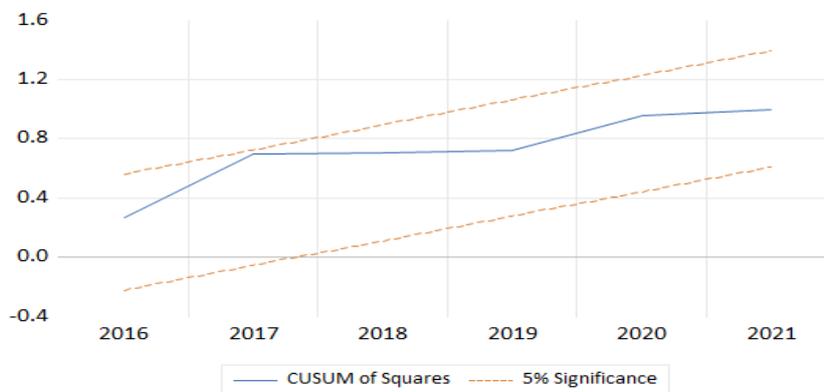


المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

كما يتضح أيضاً من الشكل التالي أنه وفقاً لإختبار المجموع التراكمي للمربعات CUSUMSQ تقع القيم التجميعية بين الخطتين أى بين حدود الثقة ٥%، مما يدل أيضاً على أن معلمات النموذج المقدرة مستقرة عبر الزمن. أى أن كلاً من المعلمات طويلة الأجل "βs" والمعلمات قصيرة الأجل "Ys" للنموذج مستقرة.

شكـل (٤)

نتائج اختبار المجموع التراكمي للمربعات CUSUMSQ



المصدر: مخرجات برنامج EViews 12.

يتضح مما سبق: أن القياس الكمي للعلاقة بين متغيرات الحوكمة والإنفاق الحكومي قد أظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بينهما. فقد وُجدت علاقة موجبة ومعنوية بين كل من (مؤشر المساءلة والمحاسبة، مؤشر جودة القانون، ومؤشر سيادة القانون)، بينما جاء تأثير كل من (مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر التحكم في الفساد) على الإنفاق الحكومي سلبياً ومعنوي إحصائياً. وهذا يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ظهور ما يسمى "بالمزاحمة" أى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الاستثمارات المحلية، بينما زيادة الفاعلية أو كفاءة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدور الإيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر. وفي ضوء ماتقدم: يتبين تحقق صحة الفرض القائل بأنه "قد توجد هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الحوكمة والإنفاق الحكومي في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

٤- متطلبات التحديث والتكيف للنفقات العامة – باتجاه الترشيد والعدالة وإعادة الهيكلة:

ومما سبق نجد أن ترشيد الإنفاق الحكومي من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدول وسلوكها المالي التي تستوجب التحديث والتكيف من أجل المحافظة على الاستدامة المالية بشكل عام، وتحقيق عملية ترشيد هذه وتكامل عناصرها تعتبر خطوة أولى في عملية حوكمة الإنفاق الحكومي، بينما لا بد من توافر العديد من الضمانات والمتطلبات لتطبيق كافة مبادئ الحوكمة على نحو من العقلنة والرشادة:

١/٤ متطلبات ترشيد وإعادة الهيكلة للإنفاق الحكومي:

إن تحسين وضعية الإنفاق الحكومي يتطلب الالتزام بالعديد من الضوابط^(٢٧)، منها:

- ١- ضرورة ترتيب أولويات النفقات: تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها^(٢٨).
- ٢- إعداد دراسات جدوى للمشروعات: إن حوكمة الإنفاق العام بالنسبة للمشاريع الحكومية يتطلب إجراء دراسات تحليلية ومفاضلة بين المشاريع قبل اتخاذ القرارات بخصوص تنفيذها، إذ أن الاختيار السيئ للمشاريع قد يؤدي إلى إنتاج سلع غير مطلوبة في السوق، أو عدم تشغيل المشروع بكامل طاقته الإنتاجية، أو إنتاج سلع بتكاليف تزيد عن تكاليف استيرادها^(٢٩).
- ٣- تجنب الإسراف والتبذير: ضرورة الاقتصاد في النفقات العامة حتى يمكن تجنب أي إسراف أو تبذير عند القيام بالإنفاق العام. ومن صور هذا الإسراف التي ترتكبها الإدارات العامة في الدول النامية ومنها مصر نذكر:

^(٢٧) نبيل جمال سليم عبد النبي (٢٠١٢)، "الأثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية"، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، ص ٩٢-٩٣.

^(٢٨) يونس ميلاد منصور (١٩٩٤)، "مبادئ المالية العامة"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص ٤٨.

^(٢٩) محمد عوض رضوان (٢٠٠٩)، "فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة"، دار النهضة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص ١٧٣.

- المغالة في نفقات التمثيل الخارجي وفي نفقات سفر الوفود الرسمية للخارج في مهام وهمية أو قليلة الفائدة مما يعني خروج عملات صعبة قد يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها.
 - ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بتكاليف مثل هذه الخدمات في الدول الأخرى بالرغم من تقارب مستويات المعيشة والأجور، ويرجع ذلك خاصة إلى ارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة بسبب غياب الضوابط القانونية المنظمة للتعاقد أو عد احترامها وكذلك كثرة اللجوء إلى العمولات والرشاوي دون تعرض المخالفين للعقاب.
 - غياب التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة والتي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض وهذا يرجع في الدرجة الأولى لعدم وجود خطط تنمية متكاملة أو لتجاهل هذه الخطط من قبل المسؤولين عند قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم. ومثال ذلك ما يحدث بعد إتمام رصف الطرق من قيام شركات توزيع الكهرباء أو المياه أو الهاتف من أعمال حفر لمد شبكاتها مما يحمل الخزانة العامة مصاريف إضافية ويعطل السير العادي للموافق العامة.
 - تشغيل الإدارات العامة لموظفين وعاملين أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة إليها، مما يتسبب في ضياع المال العام في صورة مرتبات ومستلزمات تشغيل (مكاتب، سيارات، مكيفات) لا تقدم للمجتمع فائدة تذكر.
- ٤- **تحديد الحجم الأمثل للنفقات:** فلا توجد مصلحة لتزايد النفقات العامة بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح لتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة^(٣٠).
- ٥- **توافر المعلومات المالية:** يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة، وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلاً، كما يسمح باستخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية، إلى جانب الغدارك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة، والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.
- ٦- **التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للأموال العامة لاشباع حاجات المجتمع.**

(٣٠) محمد شاكر عصفور (٢٠٠٨)، "أصول المسير....."، مرجع سبق ذكره.

٧- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات^(٣١).

٨- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تتطلب القواعد المالية العامة أن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية، وذلك ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على حوكمة النفقات؛ لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها، وبالتالي فمن الضروري فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق العام وذلك بالتأكيد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح، وفي غياب كل إشراف أو تمييز أو اختلاس وما يتبع ذلك من ضرورة معاينة للمخالفين.

٢/٤ متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة على نحو من العقلنة والرشادة:

- ١- ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جداً لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطراف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلاً في ذلك، هذا فضلاً على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.
- ٢- إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحاً أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمراً ضرورياً لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.
- ٣- كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها: إن توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد -خاصة في الدول النامية - ضعفاً كبيراً في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

(٣١) شعبان فرج (٢٠١٢)، "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص ٨٩.

٤- **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:** ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاعتناء، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

٥- **توفر نظام محاسبة ورقابة فعال:** بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيح، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

٦- **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص:** وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في إنجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرًا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصًا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكثر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد في تكلفة إنجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق. لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة عادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخصخصة.

نتائج الدراسة:

- إن تطبيق الحوكمة الرشيدة في أي دولة لا يتم إلا من خلال التكامل المشترك بين أطراف المجتمع الثلاثة (الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدني).
- زيادة حجم الإنفاق الحكومي لا يؤدي بالضرورة إلى عرقلة أداء أو ضعف كفاءة الإنفاق العام، فهناك بعض القطاعات كالتعليم والصحة والبنية التحتية تعتبر زيادة الإنفاق عليها – مصحوبًا – بمجموعة من الإجراءات التكميلية التي تهدف لزيادة مستويات الكفاءة وإعادة النظر في نمط تخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة، وتحسين الرقابة على أعمال الحكومة، واتخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الفساد – مطلبًا هامًا ومحوريًا للارتقاء بمستويات كفاءتها في الفترة القادمة، حيث أنه من

الصعب أن تتمتع تلك القطاعات بمستويات كفاءة جيدة في ظل ضعف أحجام ونسب الإنفاق عليها، وخاصة في حال كون البلد محل الدراسة بلدًا ناميًا كمصر؛ ذلك أن الإنفاق عليها في البلدان النامية لم يصل بعد للمستويات المناسبة اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين. أي أن تحسين مستويات الحوكمة من شأنه أن يؤدي فالنهاية إلى تحسين مستويات وكفاءة الإنفاق الحكومي.

تطور أداء مصر في مؤشر فعالية الحكومة، إذ كان أفضل أداء له في عام ٢٠٠٩، فقد وصل الترتيب المئوي إلى ٤٩,٧٦، وتراجع أداء الدولة المصرية بشدة ليصل الترتيب المئوي في عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٥٢، وذلك نظرًا للظروف السياسية التي كانت تمر بها مصر والتي ألفت بظلالها على أداء عديد من الجهات العامة والخاصة. ومنذ عام ٢٠١٥ بدأت مصر العودة مرة أخرى للارتفاع في هذا المؤشر إلى أن وصل إلى معدل أعلى مقارنة بعام ٢٠١٤ ليصل الترتيب المئوي في عام ٢٠١٩ إلى ٤١,٣٥، مما دل على فعالية السياسات التي اتخذتها الحكومة لتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ومن ثم تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، إلا أن هذا الأداء قد تراجع خلال عامي ٢٠٢٠، ٢٠٢١ ليصل الترتيب المئوي خلالهما إلى ٣٦,٥٤، ٣٥,٥٨ على التوالي، وذلك نتيجة أزمة (كورونا) التي مر بها العالم وأثرت على أداء كافة الحكومات على مستوى العالم.

أظهر القياس الكمي للعلاقة بين متغيرات الحوكمة والإنفاق الحكومي قد أظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بينهما. فقد وجدت علاقة موجبة ومعنوية بين كل من (مؤشر المساءلة والمحاسبة، مؤشر جودة القانون، ومؤشر سيادة القانون)، بينما جاء تأثير كلٍ من (مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر التحكم في الفساد) على الإنفاق الحكومي سلبيًا ومعنويًا إحصائيًا. وهذا يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ظهور ما يسمى "بالمزاحمة" أي مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في الاستثمارات المحلية، بينما زيادة الفاعلية أو كفاءة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الدور الإيجابي للاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في مصر.

المقترحات:

وفي ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح عدة مقترحات وهي:

- ضرورة تفعيل المشاركة بين أطراف المجتمع الثلاثة (الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص) من أجل توافر المزيد من الشفافية والإفصاح.
- ضرورة إعادة النظر في نمط وتخصيص الإنفاق على القطاعات الفرعية المختلفة، وتحسين الرقابة على أعمال الحكومة.
- ضرورة الإعتماد على العوامل التي تساهم في تفعيل مؤسسات الحوكمة في مصر.

- حتمية وجود سياسات صريحة وواضحة لإدارة النفقات العامة في مصر تكون لها أهداف محددة وأدوات ثابتة، في ظل وضع القواعد المالية التي تضمن الحد من تفاقم عجز الموازنة العامة.
- ضرورة إنشاء (منظمة مصرية للحوكمة) تكون منظمة غير حكومية لا تهدف لتحقيق ربح، تختص بمتابعة تطبيق المنظومة الحوكمية في الواقع المصري، وعلى الإخص حوكمة المؤسسات العامة للدولة، ومنها أجهزة الموازنة العامة للدولة في مصر. وتكون هذه المنظمة مستقلة في مباشرة مهامها ولا تخضع لسيطرة أحد سوى سيادة تطبيق القانون.

المراجع العربية:

- إجلال راتب (٢٠١٠)، "آليات تفعيل التخطيط بالمشاركة اللامركزية - اللامركزية المالية معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، القاهرة.
- برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢٠١٤)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- حامد عبدالمجيد دراز (٢٠٠٠)، "مبادئ المالية العامة"، الاسكندرية.
- حسن مصطفى حسين (٢٠٠١)، "المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ٢٠٠١.
- دراوسي مسعود (٢٠٠٤)، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر ٢٠٠٤-١٩٩٠، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- سليمة بن حسين (٢٠١٥)، "الحوكمة.. دراسة في المفهوم"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي، الجزائر.
- سوزي عدلي ناشد (٢٠٠٣)، "المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية.
- شيخة جوجون جوان (٢٠١٤)، "عناصر الحوكمة"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد العربي.
- شعبان فرج (٢٠١٢)، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر - دراسة حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- على سايح، صفية يخلف (٢٠٢٠)، "الحوكمة ودورها في ترشيد نفقات الجماعات المحلية كاستراتيجية للحفاظ على المال العام"، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد ٠٤ / العدد: ٠١.
- لمياء محمد المغربي (٢٠١١)، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على مصر الأسباب الرئيسية للتداعيات الاقتصادية - استراتيجيات المواجهة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٥٠٢.
- محمد جلولي، محمد أمين بومدين، البودالي بن سكران (٢٠١٩)، "الحوكمة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الإفريقية"، *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 3, No.1, 40-52*
- محمد شاكر عصفور (٢٠٠٨) أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان، الأردن.
- محمد عباس محززي (٢٠٠٣)، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٦٥.
- محمد عوض رضوان (٢٠٠٩)، فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة، دار النهضة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- محمد عمر أبو دوح (٢٠٠٦) ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية الاسكندرية.

- محمد ياسين غادر ديسمبر (٢٠١٢)، محددات الحوكمة ومعاييرها، ورقة بحثية في المؤتمر العلمي الدولي حول العولمة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، نقلا عن موقع:

www.saaaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

- نبيل جمال سليم عبد النبي (٢٠١٢)، الآثار الاقتصادية والاجتماعية الموازنات السلطة الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر.
- يونس ميلاد منصور (١٩٩٤)، مبادئ المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا. - علي خليل سليمان أحمد اللوزي (٢٠٠٠)، "المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ٨٩.

المراجع الأجنبية:

- Abou-zaid. A, Lahouij. H. (2018), "Institution and Growth: An Investigation of Governances transmission channels", The open Journal of Economic and Finance, Vol. 2. No. 1.
- Anis Omria,b, Nejeh Ben Mabrouk(2020), "Good governance for sustainable development goals: Getting ahead of the T pack or falling behind?", Environmental Impact Assessment Review 83.
- Francois Ecalte (2004), "Maitriser les finance publiques pourquoi, comment?" economica, paris.
- Graham. J (2003), "Principles of Good Governance in the 21th century". Institution on Governance, No. 15. Ottawa, Canada.
- Jauyal, Niraja, Gopal (1998), "The Governance Agenda: Making Democratic Development Dispensable", Economic and political weekly, Feb.
- Jindai. N (2014). "Good Governance: Needs and Challenges", International Journal of scientific and engineering research, Research Gate. V. 5. No. 5.
- Kioesheng. Y. (2005), "What is Good Governance". Economic and Social Commission for Asia and Pacific, United Nation.
- Meyer d.f.(2018), "predictors of good governance and effective government management: the case of poland", polish journal of management studies, vol.18 no.1

- Ratna Wardhani, Hilda Rossieta and Dwi Martani(2017), “Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia”, Int. J. Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1.
- Tlaytmaste Bahaddi, Mohamed Karim(2017), “Impact of Public Expenditure on the Growth in Morocco: Role of Governance”, International Journal of Economics and Finance; Vol. 9, No. 4; University of Mohammed V, Rabat, Morocco
- United Nations Economic and Social Commission For Asia and the Pacific, 'What is Good Governance?', Available on the site:
<http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>
- UNDP (Jan, 1997). "Governance For Sustainable human Development".
- World Bank <https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

الملحق الفني

أولاً: نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في عملية القياس باستخدام اختبار ديكي فولر

الموسع Augmented Dickey Fuller (ADF)

جدول (١)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الإنفاق الحكومي (Gov_Ex)

في المستوى	في الفروق الأولى	
Null Hypothesis: D(GOV_EX) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.275846	0.0277
Test critical values:	1% level	-3.737853
	5% level	-2.991878
	10% level	-2.635542
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: GOV_EX has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.826931	0.6598
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٢)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير المشاركة والمساءلة (VA)

في المستوى	في الفروق الأولى	
Null Hypothesis: VA has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.640591	0.2671
Test critical values:	1% level	-4.374307
	5% level	-3.603202
	10% level	-3.238054
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: D(VA) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.286205	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٣)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)

في المستوى	في الفروق الأولى	
Null Hypothesis: D(PS) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.708746	0.0413
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: PS has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.465320	0.8145
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٤)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير فعالية الحكومة (GE)

في المستوى	في الفروق الأولي	
Null Hypothesis: D(GE) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.015472	0.0222
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: GE has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.311424	0.4131
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٥)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير جودة القوانين (RQ)

في المستوى		
Null Hypothesis: RQ has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.822454	0.0006
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٦)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير سيادة القانون (RL)

في المستوى	في الفروق الأولى	
Null Hypothesis: D(RL) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.750382	0.0381
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: RL has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.286278	0.8679
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

جدول (٧)

نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير التحكم في الفساد (CC)

في المستوى	في الفروق الأولى	
Null Hypothesis: D(CC) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.694194	0.0006
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Null Hypothesis: CC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.008141	0.1497
Test critical values: 1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

ثانيًا: نتائج الكشف عن وجود التكامل المشترك باستخدام اختبار منهج الحدود:

جدول (٨)

نتائج اختبار منهج الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.710106	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

ثالثًا: نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات:

١ - نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات:

جدول (٩)

نتائج تقدير علاقة التكامل المشترك وفقًا لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GOV_EX(-1)	0.578176	0.183989	3.142441	0.0200
VA	-0.957475	2.378837	-0.402497	0.7013
VA(-1)	-0.446812	1.728332	-0.258522	0.8046
VA(-2)	3.633680	1.741219	2.086860	0.0820
PS	0.028945	1.242216	0.023301	0.9822
PS(-1)	-1.585365	1.712081	-0.925987	0.3902
GE	-3.868844	1.612880	-2.398717	0.0534
GE(-1)	3.209209	2.768242	1.159295	0.2904
GE(-2)	-3.351551	2.074722	-1.615422	0.1573
RQ	-6.771856	4.300909	-1.574517	0.1664
RQ(-1)	4.142628	4.384555	0.944823	0.3812
RQ(-2)	4.487695	2.776909	1.616076	0.1572
RL	2.298753	2.236837	1.027680	0.3437
RL(-1)	7.900053	3.365409	2.347427	0.0573
RL(-2)	-2.784669	2.472268	-1.126362	0.3030
CC	-1.598461	1.857668	-0.860467	0.4226
CC(-1)	-5.905810	2.124417	-2.779967	0.0320
C	2.229509	4.681673	0.476221	0.6508
R-squared	0.983673	Mean dependent var		11.01667
Adjusted R-squared	0.937412	S.D. dependent var		1.528189
S.E. of regression	0.382316	Akaike info criterion		1.028566
Sum squared resid	0.876992	Schwarz criterion		1.912106
Log likelihood	5.657213	Hannan-Quinn criter.		1.262969
F-statistic	21.26374	Durbin-Watson stat		3.089354
Prob(F-statistic)	0.000561			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢

٢- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات:

جدول (١٠)

نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لنموذج ARDL

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GOV_EX)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 1, 2, 2, 2, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/12/23 Time: 18:53				
Sample: 1996 2021				
Included observations: 24				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VA)	-0.957475	0.552913	-1.731693	0.1340
D(VA(-1))	-3.633680	0.697628	-5.208620	0.0020
D(PS)	0.028945	0.575937	0.050258	0.9615
D(GE)	-3.868844	0.711578	-5.436992	0.0016
D(GE(-1))	3.351551	0.775341	4.322681	0.0050
D(RQ)	-6.771856	1.300129	-5.208604	0.0020
D(RQ(-1))	-4.487695	1.077329	-4.165574	0.0059
D(RL)	2.298753	0.982427	2.339871	0.0579
D(RL(-1))	2.784669	0.927588	3.002053	0.0239
D(CC)	-1.598461	0.757696	-2.109635	0.0794
CointEq(-1)*	-0.421824	0.046685	-9.035587	0.0001
R-squared	0.899868	Mean dependent var	-0.141667	
Adjusted R-squared	0.822843	S.D. dependent var	0.617088	
S.E. of regression	0.259732	Akaike info criterion	0.445232	
Sum squared resid	0.876992	Schwarz criterion	0.985174	
Log likelihood	5.657213	Hannan-Quinn criter.	0.588479	
Durbin-Watson stat	3.089354			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews ١٢